

No. 41831

**Austria
and
Libyan Arab Jamahiriya**

Agreement between the Republic of Austria and the Great Socialist People's Libyan Arab Jamahiriya for the promotion and protection of investments. Vienna, 18 June 2002

Entry into force: *1 January 2004 by the exchange of instruments of ratification, in accordance with article 25*

Authentic texts: *Arabic, English and German*

Registration with the Secretariat of the United Nations: *Austria, 13 September 2005*

**Autriche
et
Jamahiriya arabe libyenne**

Accord entre la République d'Autriche et la Grande Jamahiriya arabe libyenne populaire et socialiste relatif à la promotion et à la protection des investissements. Vienne, 18 juin 2002

Entrée en vigueur : *1er janvier 2004 par échange des instruments de ratification, conformément à l'article 25*

Textes authentiques : *arabe, anglais et allemand*

Enregistrement auprès du Secrétariat des Nations Unies : *Autriche, 13 septembre 2005*

المادة (24)

الاستشارات

كل طرف من الاطراف المتعاقدة يجوز له ان يقترح على الطرف المتعاقد الاخر استشارات حول أي امر يتعلق بهذه الاتفاقية. هذه الاستشارات سوف تتحدد في أي زمان ومكان يتم الاتفاق عليه عبر القنوات الدبلوماسية.

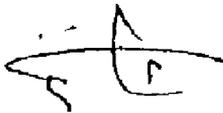
المادة (25)

يخول الاتفاقية حين التنفيذ ونفاذها وفترة صلاحيتها

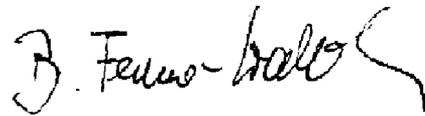
1. تخضع هذه الاتفاقية للتصديق عليها وتسري وتصبح نافذة في اول يوم من الشهر الثالث الذي يلي الشهر الذي تم معه تبادل وثائق للتصديق الرسمي عليها.
2. تظل هذه الاتفاقية نافذة لمدة عشر سنوات ويتم تمديدتها بعد ذلك لمدة غير محددة غير انه يجوز لبطالها كتابيا عبر القنوات الدبلوماسية من أي مسن الاطراف المتعاقدة بموجب اخطار منته سنة قبل انتهاء صلاحيتها.
3. فيما يتعلق بالاستثمارات التي تتم قبل تاريخ انتهاء صلاحية هذه الاتفاقية فسيان الاحكام من (1) الى (23) من هذه الاتفاقية تبقى لفترة 10 سنوات من تاريخ انتهاء الاتفاقية الحالية.

تم تحرير هذه الاتفاقية في مدينة فينا بتاريخ 2002/6/18 إفرنجي الموافق 1370/6/18 و.ر. باللغات الالمانية والعربية والانجليزية ، وتعتبر كافة هذه النصوص ذات قوة قانونية متساوية، وفي حالة وجود خلاف حول التفسير يرجح النص المتوارد باللغة الانجليزية.

عن
الجمهورية العربية الليبية الشعبية
الاشتراكية المعظمي
أمين للجنة الشعبية العامة للاقتصاد والتجارة



عن
جمهورية النمسا
وزير الشؤون الخارجية



- ج. التعويض المالي عن أي خسائر أو أضرار لمستثمر الطرف المتعاقد المطالب أو استثماراته.
- د. أي شكل آخر من أشكال التنفيذ الذي يمنح بشأن حكم ضد الطرف المتعاقد الذي وافق عليه، بما في ذلك الانصاف العيني لصالح المستثمر.
2. الحكم الصادر سوف يكون نهائياً وناقذا لأطراف النزاع.

المادة (21)

التكاليف

يلتزم أي طرف متعاقد في سداد تكاليف ممثليه في الدعاوى تكاليف المحكمة يتم سدادها شراكة بين الاطراف المتعاقدة باستثناء حالة قيام المحكمة باصدار توجيه بان يتم سدادها بصورة مختلفة.

المادة (22)

تنفيذ الاحكام

الاحكام المالية الممنوحة التي لا تتم مراعاتها خلال سنة واحدة من تاريخ منح الحكم يجب العمل على تنفيذها من خلال المحاكم التابعة لاي من الاطراف المتعاقدة ذات الاختصاص فيما يتعلق بالطرف العاجز المقصر.

الباب الثالث: أحكام ختامية

المادة (23)

تطبيق الاتفاقية

1. تطبق هذه الاتفاقية على الاستثمارات التي تتم داخل أراضي أي من الاطراف المتعاقدة طبقاً لتشريعاته من قبل مستثمري الطرف المتعاقد الآخر قبل وبعد ان تدخل هذه الاتفاقية حيز التنفيذ ونفاذها.
2. لا يتم تطبيق هذه الاتفاقية على مطالب الدعاوى التي يتم تسويتها او الدعوى التي يتم رفعها قبل دخولها حيز التنفيذ وتصبح نافذة.

المعاهدة بإبلاغ الطرف الآخر موضحاً رغبته في تقديم النزاع إلى محكمة التحكيم والتي يتم تعيين رئيسها خلال شهرين إضافيين.

2. في حالة عدم مراعاة الفترات الواردة والمحددة في الفقرة (1) من هذه المادة يجوز لأي من أطراف المتعاقد، وفي انعدام أي ترتيب في الخصوص، دعوة رئيس محكمة العدل الدولية في القيام باتخاذ التعيينات الضرورية، إذا كان رئيس محكمة العدل الدولية هو مواطن من جنسية أي من طرفي المتعاقد أو منع من ممارسة مهامه المذكورة أعلاه يقوم نائب الرئيس أو في حالة عدم قدرته مباشرة أي عضو بمحكمة العدل الدولية بآية في الأقدمية تلك المهام وبموجب نفس الشروط في القيام بإجراء التعيينات الضرورية.

3. أعضاء محكمة التحكيم يجب أن يكونوا أشخاصاً مستقلين وغير متحيزين.

المادة (19)

القانون المطبق والأحكام البديلة

1. تقوم محكمة التحكيم باتخاذ قرار في النزاعات طبقاً لهذه الاتفاقية والأحكام القانونية القابلة للتطبيق ومبادئ القانون الدولي.
2. باستثناء حالة اقرار الأطراف خلاف ذلك فإن المحكمة الدائمة الخاصة بالأحكام الاختيارية للتحكيم حول نزاعات سوف يتم تطبيقه على الأمور التي تحكمها نصوص أحكام هذا الجزء.

المادة (20)

الأحكام

1. تقوم المحكمة بعرض النتائج القانونية والحقائق التي توصلت إليها في الأحكام الممنوحة مع ابداء الأسباب لذلك ويجوز لها بناء على طلب الطرف المتعاقد إصدار الأحكام في الأشكال الخاصة على النحو التالي:-
 - أ. اقرار بأن فعل الطرف المتعاقد يعتبر مخالفاً لالتزاماته بموجب هذه الاتفاقية.
 - ب. لية توصية يقدمها الطرف المتعاقد في تصرفه بمراعاة التزاماته بموجب هذه الاتفاقية.

2. أي طرف متعاقد عليه توفير وسائل للتنفيذ الفعال للاحكام الممنوحة الصلادة بموجب هذه المادة وعليه تنفيذ أي حكم يصدر في دعوى يكون طرفاً فيها وذلك دون تأخير.

الجزء الثاني: تسوية النزاعات بين الاطراف المتعاقدة.

المادة (16)

النطاق والاستشارات والوساطة والصلح

النزاعات التي تنشأ بين الاطراف المتعاقدة بشأن تفسير او تطبيق هذه الاتفاقية، وبقدر المستطاع، يتم تسويتها ودباً او عبر التشاور أو الوساطة أو الصلح.

المادة (17)

رفع الدعاوى القضائية

1. بناء على طلب أي من طرفي التعاقد فان أي نزاع ينشأ حول تفسير أو تطبيق هذه الاتفاقية يمكن تقديمه الي محكمة تحكيم للفصل فيه خلال مدة أقصاه 60 يوماً بعد ارسال اخطار الطلب للطرف المتعاقد الاخر.
2. أي طرف متعاقد لا يمكنه رفع شكوى قضائية بموجب هذا الجزء حول نزاع يخص مخالفة حقوق أي مستمر يكون هذا المستمر قد عرضه للتحكيم بموجب الجزء الاول من الفصل الثاني الوارد في هذه الاتفاقية، باستثناء حالة عجز الطرف المتعاقد الاخر في مراعاة والامتنال للحكم الصادر بشأن ذلك النزاع او القضايا (الدعاوى) التي تكون قد انتهت دون إيجاد حل من قبل محكمة تحكيم تفصل في دعوى مستمر.

المادة (18)

تشكيل المحكمة

1. يتم تأسيس محكمة التحكيم الخاصة على النحو التالي:
أي طرف من الاطراف المتعاقدة يقوم بتعيين عضو واحد ويقوم هذان العضوان بالاتفاق على اختيار دولة ثالثة تسند اليها مهام الرئيس، هؤلاء الاعضاء سوف يتم تعيينهم خلال شهرين من تاريخ قيام احد الاطراف

المادة (13)

التعويض

يمنع أي طرف متعاقد من التأكيد على سبيل الدفاع أو الرد على مطالب الشكوى أو الحق في إسقاط أو لاي سبب اخر ان التعويض لو أي تعويضات اخرى عن كافة أو جزء من الأضرار المزعمة قد تم استلامها أو ستسوف يتم استلامها بموجب عقد تعويض أو ضمان أو تأمين.

المادة (14)

القانون الواجب التطبيق

- 1- أي محكمة يتم تأسيسها بموجب هذا الجزء سوف تقرر في النزاع طبقا لهذه الاتفاقية والقوانين والاحكام والمبادئ الخاصة بالقانون الدولي.
- 2- مسائل النزاع بموجب المادة 8 يتم اقرارها في انعدام أي اتفاقية اخرى طبقا للقوانين الخاصة بالطرف المتعاقد، طرف النزاع أو بموجب تفويض أو اتفاقية واحكام القانون الدولي القابلة للتطبيق.

المادة (15)

الاحكام الممنوحة والتنفيذ

- 1- الاحكام الممنوحة والتي تشمل على حكم ممنوح لفائدة سوف تكون نهائية وملزمة لأطراف النزاع ويمكن ان تنص على أشكال النفاذ الآتية:-
 - أ. اقرار بان الطرف المتعاقد قد عجز عن مراعاة التزاماته بموجب هذه الاتفاقية.
 - ب. التعويض المالي الذي يشتمل على الفائدة من وقت الخسارة أو الضرر الذي تم تكبده وحتى زمن السداد.
 - ج. الانصاف عينيا في حالات ملائمة شريطة ان يقوم الطرف المتعاقد بدفع تعويض مالي بدلا عن ذلك اذا كان الانصاف غير قابل للتطبيق.
 - د. اتفاق أطراف النزاع على أي شكل من أشكال الحلول.

- ب. طبقا لإجراءات فض تسوية النزاعات المتفق عليها مسبقا والقبالة للتطبيق.
- ج. أو وفقا بنصوص هذه المادة الى:-
- (I) المركز الدولي لتسوية نزاعات الاستثمار (أكسيد) والذي تم تأسيسه بموجب معاهدة تسوية نزاعات الاستثمار بين الدول والمواطنين التابعين لدول أخرى (معاهدة أكسيد) اذا كسان الطرف المتعاقد الذي يتبع له المستثمر والطرف المتعاقد طرف النزاع كلاهما أطراف موقعة على معاهدة أكسيد.
- (II) المركز بموجب الاحكام التي تحكم وتنظم التسهيلات الإضافية للدعاوي الادارية من قبل امانة المركز اذا كان المستثمر التسلب للطرف المتعاقد او الطرف المتعاقد طرف بالنزاع ولكن ليس كلاهما موقعا وعضوا في لتفاقية (أكسيد).
- (III) الى محكم وحيد أو الى محكمة تحكيم يتم تأسيسها بموجب أحكام التحكيم التابعة للجنة الامم المتحدة للقانون التجاري الدولي (أونسترال).
- (IV) غرفة التجارة الدولية بواسطة محكم وحيد او محكمة خاصة بموجب أحكام التحكيم.

المادة (12)

موافقة الطرف المتعاقد

1. أي طرف متعاقد يوافق دون شروط في احالة النزاع أمام التحكيم الدولي طبقا لهذا الجزء غير انه يجوز عدم تقديم أي نزاع للتحكيم الدولي إذا قامت محكمة محلية تابعة لأي من طرفي المتعاقد باصدار قرار حول النزاع.
2. الموافقة المشار إليها في الفقرة (1) تتضمن استبعاد اقتضاء ضرورة ان الحلول الادارية والقضائية يجب الوصول الى أقصى حد لإمكاناتها.

المادة (9) رفض الفوائد

أي طرف متعاقد يجوز له رفض الفوائد بموجب هذه الاتفاقية الخاصة بسأي مستثمر تابع للطرف للمتعاقد الآخر والخاص باستثمارته إذا كان المستثمرين لأي طرف غير متعاقد يمتلكون أو يشرفون على المستثمر المذكور أو لا وإن ذلك للمستثمر ليست له أنشطة وأعمال جوهرية في أراضي الطرف المتعاقد التي يتم انشاؤها وناسيها بناء على قانونه.

الفصل الثاني: تسوية النزاعات الجزء الأول: تسوية النزاعات الناشئة بين المستثمر والطرف المتعاقد

المادة (10) نطاق التطبيق

هذا الجزء يطبق على النزاعات التي تنشأ بين أحد الاطراف المتعاقدة وأي مستثمر تابع للطرف المتعاقد الآخر فيما يخص أي مخالفة مزعومة لأي التزام من جانب الأول بموجب هذه الاتفاقية ويحدثت خسائر أو أضرار للمستثمر أو لاستثمارته.

المادة (11) وسائل التسوية والفترات الزمنية

1. لحل النزاعات المتعلقة باستثمارات بين طرف متعاقد ومستثمر لطرف متعاقد آخر بموجب هذه الاتفاقية فانه من الواجب إجراء مشاورات بين الاطراف المعنية.
2. إذا لم تسفر هذه المشاورات عن حل خلال فترة ثلاثة أشهر من تاريخ طلب إجراء المشاورات فعندئذ يمكن للمستثمر رفع النزاع الي:
 - أ. المحاكم المختصة أو الادارية التابعة من طرف المتعاقد، طرف النزاع.

- ج. للمستخلصات التي يتم دفعها بموجب عقد بما في ذلك اتفاقية القروض.
 د. عوائد المبيعات أو التصفية لكافة أو جزء من الاستثمارات.
 هـ. للمستخلصات الخاصة بالتعويض بموجب المواد (4) و (5).
 و. المستخلصات الناشئة عن تسوية أي نزاع.
 ز. المكاسب والمكافآت الخاصة بالمستخدمين التي تم جلبهم من الخارج فيما يرتبط بالاستثمار.
2. يلتزم أي طرف متعاقد بأن يضمن بأن التحويلات يتم تنفيذها بحرية الى عملة قابلة للتحويل بناء على أسعار الصرف السارية عند تاريخ التحويل داخل أراضي الطرف الذي يتم فيه تنفيذ التحويل.

المادة (7)

إحلال الديون

في حالة قيام أي طرف متعاقد او وكالته المعينة من طرفه بسداد بموجب تعويض او ضمان او عقد تأمين خاص باستثمار نافع لمستثمر في أراضي الطرف المتعاقد الآخر، يقوم الأخير بالاعتراف دون مساس بكافة حقوق المستثمر بموجب الفصل التالي، للجزء الاول تخصيص أي حقوق او شكوى خاصة بهذا المستثمر الى الطرف المتعاقد الاول او لوكالته التي يحددها الطرف السابق او وكالته التي يحددها في ممارسة أي حلول لهذه الحقوق والشكاوي المطلوبة بذات المدى مثل حق سلفة.

المادة (8)

التزامات أخرى

1. يلتزم كل طرف متعاقد في احترام ومراعاة أي التزام يتعهد به فيما يخص الاستثمارات المحددة للمستثمرين التابعين للطرف المتعاقد الآخر.
 2. اذا كانت قوانين أي طرف متعاقد او التزاماته بموجب القانون الدولي القسائم حاليا أو الذي يتم وضعه بعد ذلك من جانب الأطراف المتعاقدة بالإضافة الى الاتفاقية الحالية تنص على أحكام، سواء كانت عامة أم محددة تعطي حق الاستثمار للمواطنين او المؤسسات التابعة للطرف المتعاقدا الاخر تمنح بموجبها معاملة أكثر امتيازاً من تلك التي توفرها الاتفاقية الحالية فإن هذه الاحكام، والى المدى الذي تكون فيه أكثر امتيازاً سوف تكون هي النافذة ولها الأولوية على الاتفاقية.

المادة (5)

التعويض عن الأضرار

1. أي مستثمر تابع لأي طرف متعاقد يتكبد خسارة فيما يتعلق باستثماراته داخل أراضي الطرف المتعاقد الآخر بسبب الحرب أو أي نزاع مسلح آخر أو نسبة لفرض أحكام الطوارئ أو في حالة الثورة أو التمرد أو العصيان المدني أو أي حدث مماثل أو في حالة القضاء والقدر أو لدى حدوث الظروف القاهرة داخل أراضي الطرف المتعاقد الآخر، سوف يمنح من جانب الطرف المتعاقد الآخر فيما يتعلق بالاموال المستردة والتعويض أو أية تسوية أخرى، معاملة لا تقل عن المعاملة التي تمنح لمستثمريه أو المستثمرين من الدول الأخرى، أيهما يكون أفضل للمستثمر.
2. أي مستثمر تابع لأي طرف متعاقد يتكبد خسائر ينتج عنها ما يلي في الحالات الواردة في الفقرة (1):-

- أ. مصادرة استثماراته أو جزء منها من طرف قوات أو سلطات الطرف المتعاقد الآخر.
- ب. انهيار استثماراته أو جزء منها بواسطة قوات أو سلطات الطرف المتعاقد الآخر والذي لا يكون ضروريا في ذلك الوضع سوف يمنح في جميع الحالات من جانب الطرف المتعاقد الحق في استرداد أمواله أو في التعويض والذي كون عاجلا في الحالتين وملائما وفعالا ويكون التعويض وفقا للمادة 4 (2) و (3).

المادة (6)

التحويلات

1. يضمن كل طرف متعاقد لمستثمري الطرف الآخر، حرية التحويل والمدفوعات المتعلقة باستثماراته في الخارج بحرية بدون تأخير وسوف تشمل بصفة خاصة على:-
 - أ. رأس المال الاسمي والقيم الإضافية من أجل الحفاظ على الاستثمار وزيادته.
 - ب. العوائد.

ب. أي اتفاقية دولية أو ترتيب قانوني دولي أو تشريع محلي فيما يخص الرسوم الضريبية.

المادة (4)

نزع الملكية والتعويض

1- أي طرف متعاقد يلتزم بعدم مصادرة أو تأميم الاستثمارات الخاصة بمستثمري الطرف المتعاقد الآخر سواء مباشرة أو بطريقة غير مباشرة أو يقوم باتخاذ إجراءات ذات تأثير مماثل (يشار إليها هنا أثناء المصادرة) بامتناء ما يلي:-

- أ. لغرض المصلحة العامة.
- ب. على أساس عدم التمييز.
- ج. طبقاً للإجراءات القانونية السليمة.
- د. وتكون مصحوبة بسداد التعويض العادل والملائم والفعال طبقاً لنصوص المواد (2) و (3) الواردة هنا أدناه.

2-

- أ. يلتزم البلد المضيف بدفع فروقات سعر الصرف في حالة وجود تأخير في التعويض المستحق.
- ب. يتم احتساب التعويض على أساس القيمة السوقية للعادلة للاستثمار مباشرة في اليوم السابق لليوم الذي اتخذت فيه التدابير أو أعلن فيها للعموم.
- ج. ينبغي أن تكون قيمة التعويض قابلة للتحويل وبحرية إلى البلد المحدد من قبل المتضرر وبنفس العملة أو أي عملة أخرى يقبلها المتضرر.
- د. تشمل قيمة التعويض الفائدة التجارية وفقاً لسعر الصرف السائد بحيث يتم احتسابها من تاريخ نزع الملكية حتى تاريخ السداد.

3-

للمستثمر المتضرر من المصادرة الحق في المطالبة بحقوقه الاستثمارية أمام السلطات المختصة بما فيها رفع دعوى قضائية أو أي جهة مستقلة لدى الطرف المتعاقد.

2- أي تغيير في الشكل الذي يتم فيه استثمار الأصول أو يعاد فيه استثمارها لا يؤثر على طبيعتها باعتبارها استثمارات، شريطة أن يتم هذا التعديل وفقاً للقوانين واللوائح السائدة لدى الطرف المتعاقد الذي تم الاستثمار داخل أراضيه.

المادة (3)

معاملة الاستثمارات

- 1- يلتزم كل طرف متعاقد في أن يعطسي الاستثمارات الخاصة بالمستثمرين التابعين للطرف المتعاقد الآخر معاملة عادلة ومنصفة وحماية وضممان كاملين.
- 2- أي طرف من الأطراف المتعاقدة يلتزم في القيام بنشر أو توفير إمكانية نشر قوانينه ولوائحه وإجراءاته بسرعة بالاضافة الى الاتفاقيات الدولية التي تؤثر على تنفيذ هذه الاتفاقية.
- 3- يلتزم كلا الطرفين بعدم اتخاذ أي إجراءات غير معقولة أو تمييزية من شأنها إعاقة إدارة أو أعمال أو صيانة أو استخدام أو تصفية أو بيع أو التمتع بالاستثمار الخاص بالمستثمرين التابعين للطرف المتعاقد الآخر.
- 4- يمنح كل من الطرفين المتعاقدين للمستثمرين التابعين للطرف المتعاقد الآخر واستثماراتهم معاملة لا تقل عن تلك الممنوحة لمستثمريه واستثماراته الخاصة أو الى المستثمرين التابعين لاي بلد يكون طرف ثالث أو لاستثماراته فيما يتعلق بالإدارة أو التشغيل أو الصيانة أو الاستخدام أو التمتع أو بيع أو تصفية الاستثمار، أيهما يكون أفضل للمستثمر.
- 5- لا يفسر أي حكم من أحكام هذه الاتفاقية على أنه ملزم للطرف المتعاقد في اسناد أي منفعة في المعاملة الحالية أو المستقبلية أو الأفضلية أو الامتياز الناتج مما يلي تجاه المستثمرين التابعين للطرف المتعاقد الآخر أو تجاه استثماراتهم:-
 - أ. أي عضوية في منطقة التجارة الحرة واتحاد الجمارك والسوق المشتركة والسوق الاقتصادي المشترك أو أي اتفاقية استثمار بين العديد من الأطراف.

- د. مطالب الشكاوي الخاصة بالمال أو مطالب الشكوى المتعلقة بالاداء بموجب عقد ذو قيمة اقتصادية.
- و. حقوق الملكية الفكرية كما هو منصوص عليها في الاتفاقيات بين العديد من الجهات.
- ز. وفقا للاتفاقيات التي تم ابرامها تحت رعاية المنظمة الدولية لحماية الملكية، بما في ذلك حقوق الملكية الصناعية وحقوق الطباعة والعلامات التجارية والبراءات والتصميمات الصناعية والمعلومات الصناعية الفنية وحق المعرفة الفنية والاسرار التجارية والاسماء التجارية وكذلك حقوق الاستنفاع.
- ح. أي ملكية للاموال المنقولة وغير المنقولة من حقوق الملكية وحقوق الملكية التابعة لها مثل الرهونات العقارية أو الامتيازات أو التعهدات أو حقوق الانتفاع.
- 3- كلمة (مؤسسة) تعني شخص قانوني تم تأسيسه وإنشاؤه بموجب القوانين النافذة الخاصة بالطرف المتعاقد وسواء كانت ملكية خاصة أو ملكية عامة بما في ذلك الهيئات التجارية أو مؤسسات الائتمان أو التشاركيات أو استثمار مشترك أو جمعية.
- 4- كلمة (عوائد) تعني حصيلة القيمة للاستثمار وبصفة خاصة الارباح والفوائد وعائدات رأس المال وحصص الارباح والاتسوات والعلاوات ورسوم التراخيص والتكاليف الاخرى.
- 5- كلمة (اقليم) تعني فيما يخص أي طرف من اطراف التعاقد كامل الاراضي التي يتفرد احد الطرفين المتعاقدين بالولاية عليها، وتشمل المنطقة الاقتصادية الخالصة بما في ذلك قاع البحر، والمجال الجوي مما يمارس عليها حقوق السيادة بموجب القانون الدولي.

المادة (2)

تشجيع وقبول الاستثمارات

- 1- يلتزم كل طرف متعاقد بتشجيع وقبول استثمارات المستثمرين التابعين للطرف المتعاقد الاخر طبقا لقوانينه ولوائحه.

الفصل الأول: الاحكام العامة

المادة (1)

التعريفات

لأغراض هذه الاتفاقية:

- 1- مصطلح (المستثمر التابع للطرف المتعاقد) يعني ما يلي:
 - أ. أي شخص طبيعي يحمل جنسية الطرف المتعاقد وفقا للقانون النافذ.
 - ب. أي مؤسسة يتم انشاؤها وتأسيسها كما ينبغي وفقا للقانون النافذ للطرف المتعاقد والذي يباشر مزاولة أو يمتلك استثمارات داخل أراضي الطرف المتعاقد الاخر.
- 2- مصطلح (الاستثمار من جانب مستثمر تابع للطرف المتعاقد) يعني أي نوع من الأصول داخل أراضي احد الاطراف المتعاقدة تكون مملوكة أو تحت رقابة أي مستثمر تابع للطرف المتعاقد الاخر سواء مباشرة أو عن طريق غير مباشر، بما في ذلك:-
 - أ. أي مؤسسة يتم انشاؤها وتأسيسها كما ينبغي بموجب القانون النافذ للطرف المتعاقد الاول.
 - ب. الأسهم والسندات وأشكال الأسهم العادية في المؤسسة من أي مؤسسة وفقا لما يشار اليه في الفقرة الفرعية (أ) وكافة الحقوق التي تنشأ عنها.
 - ج. للسندات وسندات الدين والقروض وأشكال الدين والحقوق الاخرى التي تنشأ عنها.
 - د. أي حقوق سواء كانت ممنوحة قانونا أو بموجب عقد بما فيسي ذلك العقود للتنفيذ بتسليم مفتاح والامتيازات والرخص والتصاريج والأنون الخاصة في الالتزام في القيام بنشاط اقتصادي.

[ARABIC TEXT — TEXTE ARABE]

اتفاقية لتشجيع وحماية الاستثمارات

بين الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى

و

جمهورية النمسا

ان الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى وجمهورية النمسا
ويشار اليهما فيما بعد بالاطراف المتعاقدة ورغبة منهما في خلق الظروف الملائمة
لإرساء التعاون الاقتصادي للواسع فيما بينهما.

والتزاما وتعهدا منهما بان تعزيز وحماية الاستثمارات من شأنه تقوية وتسهيل
هذه الاستثمارات وبهذا تتحقق المساهمة الهامة في تطوير العلاقات الاقتصادية.

وإدراكا منهما لضرورة تعزيز وتطويز التشجيع والحماية المتبادلة
للاستثمارات في كلا البلدين بما يكفل تنشيط التعاون الاقتصادي بين البلدين.

فقد اتفقا على ما يلي:

[ENGLISH TEXT — TEXTE ANGLAIS]

AGREEMENT BETWEEN THE REPUBLIC OF AUSTRIA AND THE GREAT
SOCIALIST PEOPLE'S LIBYAN ARAB JAMAHIRIYA FOR THE PRO-
MOTION AND PROTECTION OF INVESTMENTS

The Republic of Austria and the Great Socialist People's Libyan Arab Jamahiriya hereinafter referred to as "Contracting Parties",

Desiring to create favourable conditions for greater economic cooperation between the Contracting Parties,

Recognizing that the promotion and protection of investments may strengthen the readiness for such investments and hereby make an important contribution to the development of economic relations,

Have agreed as follows:

CHAPTER ONE. GENERAL PROVISIONS

Article 1. Definitions

For the purpose of this Agreement

(1) "investor of a Contracting Party" means:

- (a) with its applicable law; or
- (b) an enterprise constituted or organised under the applicable law of a Contracting Party;

making or having made an investment in the other Contracting Party's territory.

(2) "investment by an investor of a Contracting Party" means every kind of asset in the territory of one Contracting Party, owned or controlled, directly or indirectly, by an investor of the other Contracting Party, including:

- (a) an enterprise constituted or organised under the applicable law of the first Contracting Party;
- (b) shares, stocks and other forms of equity participation in an enterprise as referred to in subparagraph (a), and rights derived therefrom;
- (c) bonds, debentures, loans and other forms of debt and rights derived therefrom;
- (d) any right whether conferred by law or contract, including turnkey contracts, concessions, licences, authorisations or permits to undertake an economic activity;
- (e) claims to money and claims to performance pursuant to a contract having an economic value;
- (f) intellectual property rights as defined in the multilateral agreements concluded under the auspices of the World Intellectual Property Organisation, including industrial property rights, copyright, trademarks, patents, industrial designs and technical processes, know-how, trade secrets, trade names and goodwill;

(g) any other tangible or intangible, movable or immovable property, or any related property rights, such as leases, mortgages, liens, pledges or usufructs.

(3) "enterprise" means a legal person or any entity constituted or organised under the applicable law of a Contracting Party and whether private or government owned or controlled, including a corporation, trust, partnership, sole proprietorship, branch, joint venture or association.

(4) "returns" means the amounts yielded by an investment and, in particular, profits, interests, capital gains, dividends, royalties, licence fees and other fees.

(5) "territory" means with respect to each Contracting Party the land territory, internal waters, maritime and airspace under its sovereignty, including the exclusive economic zone and the continental shelf where the Contracting Party exercises, in conformity with international law, sovereign rights and jurisdiction.

Article 2. Promotion and Admission of Investments

(1) Each Contracting Party shall, according to its laws and regulations, promote and admit investments by investors of the other Contracting Party.

(2) Any alteration of the form in which assets are invested or reinvested shall not affect their character as an investment provided that such alteration is in accordance with the laws and regulations of the Contracting Party in whose territory the investment was made.

Article 3. Treatment of Investments

(1) Each Contracting Party shall accord to investments by investors of the other Contracting Party fair and equitable treatment and full and constant protection and security.

(2) A Contracting Party shall not impair by unreasonable or discriminatory measures the management, operation, maintenance, use, enjoyment, sale and liquidation of an investment by investors of the other Contracting Party.

(3) Each Contracting Party shall accord to investors of the other Contracting Party and to their investments treatment no less favourable than that it accords to its own investors and their investments or to investors of any third country and their investments with respect to the management, operation, maintenance, use, enjoyment, sale and liquidation of an investment, whichever is more favourable to the investor.

(4) No provision of this Agreement shall be construed as to oblige a Contracting Party to extend to the investors of the other Contracting Party and to their investments the present or future benefit of any treatment, preference or privilege resulting from

(a) any membership in a free trade area, customs union, common market, economic community or any multilateral agreement on investment;

(b) any international agreement, international arrangement or domestic legislation regarding taxation.

(5) Each Contracting Party shall promptly publish, or otherwise make publicly available, its laws, regulations, procedures as well as international agreements which may affect the operation of the Agreement.

Article 4. Expropriation and Compensation

(1) A Contracting Party shall not expropriate or nationalise directly or indirectly an investment of an investor of the other Contracting Party or take any measures having equivalent effect (hereinafter referred to as "expropriation") except:

- (a) for a purpose which is in the public interest,
- (b) on a non-discriminatory basis,
- (c) in accordance with due process of law, and

(d) accompanied by payment of prompt, adequate and effective compensation in accordance with paragraphs (2) and (3) below.

(2) Compensation shall:

(a) be paid without delay. In case of delay any exchange rate loss arising from this delay shall be borne by the host country.

(b) be equivalent to the fair market value of the expropriated investment immediately before the expropriation occurred. The fair market value shall not reflect any change in value occurring because the expropriation had become publicly known earlier.

(c) be paid and made freely transferable to the country designated by the claimants concerned and in the currency of the country of which the claimants are nationals or in any freely convertible currency accepted by the claimants.

(d) include interest at a commercial rate established on a market basis for the currency of payment from the date of expropriation until the date of actual payment.

(3) An investor of a Contracting Party which claims to be affected by expropriation by the other Contracting Party shall have the right to prompt review of its case, including the valuation of its investment and the payment of compensation in accordance with the provisions of this Article, by a judicial authority or another competent and independent authority of the latter Contracting Party.

Article 5. Compensation for Losses

(1) An investor of a Contracting Party who has suffered a loss relating to its investment in the territory of the other Contracting Party due to war or to other armed conflict, state of emergency, revolution, insurrection, civil disturbance, or any other similar event, or acts of God or force majeure, in the territory of the latter Contracting Party, shall be accorded by the latter Contracting Party, as regards restitution, indemnification, compensation or any other settlement, treatment no less favourable than that which it accords to its own investors or to investors of any third state, whichever is most favourable to the investor.

(2) An investor of a Contracting Party who in any of the events referred to in paragraph (1) suffers loss resulting from:

(a) requisitioning of its investment or part thereof by the forces or authorities of the other Contracting Party, or

(b) destruction of its investment or part thereof by the forces or authorities of the other Contracting Party, which was not required by the necessity of the situation, shall in any case be accorded by the latter Contracting Party restitution or compensation which in either case shall be prompt, adequate and effective and, with respect to compensation, shall be in accordance with Article 4 (2) and (3).

Article 6. Transfers

(1) Each Contracting Party shall guarantee that all payments relating to an investment by an investor of the other Contracting Party may be freely transferred into and out of its territory without delay. Such transfers shall include, in particular:

- (a) the initial capital and additional amounts to maintain or increase an investment;
- (b) returns;
- (c) payments made under a contract including a loan agreement;
- (d) proceeds from the sale or liquidation of all or any part of an investment;
- (e) payments of compensation under Articles 4 and 5;
- (f) payments arising out of the settlement of a dispute.

(2) Transfers shall be made in a freely convertible currency at the rate of exchange applicable on the date of transfer pursuant to the exchange regulations in force of the Contracting Party in whose territory the investment was made.

Article 7. Subrogation

If a Contracting Party or its designated agency makes a payment under an indemnity, guarantee or contract of insurance given in respect of an investment by an investor in the territory of the other Contracting Party, the latter Contracting Party shall recognize without prejudice to the rights of the investor under Chapter Two Part One the assignment of any right or claim of such investor to the former Contracting Party or its designated agency and the right of the former Contracting Party or its designated agency to exercise by virtue of subrogation any such right and claim to the same extent as its predecessor in title.

Article 8. Other Obligations

(1) Each Contracting Party shall observe any obligation it may have entered into with regard to specific investments by investors of the other Contracting Party.

(2) If the laws of either Contracting Party or obligations under international law existing at present or established hereafter between the Contracting Parties in addition to the present Agreement contain rules, whether general or specific, entitling investments by nationals or enterprises of the other Contracting Party to a treatment more favourable than is provided for by the present Agreement, such rules shall to the extent that they are more favourable prevail over the present Agreement.

Article 9. Denial of Benefits

A Contracting Party may deny the benefits of this Agreement to an investor of the other Contracting Party and to its investments, if investors of a Non-Contracting Party own or control the first mentioned investor and that investor has no substantial business activity in the territory of the Contracting Party under whose law it is constituted or organized.

CHAPTER TWO. DISPUTE SETTLEMENT

PART ONE: SETTLEMENT OF DISPUTES BETWEEN AN INVESTOR
AND A CONTRACTING PARTY

Article 10. Scope and Standing

This Part applies to disputes between a Contracting Party and an investor of the other Contracting Party concerning an alleged breach of an obligation of the former under this Agreement which causes loss or damage to the investor or his investment.

Article 11. Means of Settlement, Time Periods

(1) For the purpose of solving disputes with respect to investments between a Contracting Party and an investor of the other Contracting Party concerning an alleged breach of an obligation under this Agreement consultation shall take place between the parties concerned.

(2) If these consultations do not result in a solution within three months from the date of request for consultations, the investor may submit the dispute:

(a) to the competent courts or administrative tribunals of the Contracting Party in whose territory the investment has been made;

(b) in accordance with any applicable previously agreed dispute settlement procedure; or

(c) in accordance with this Article to:

(i) the International Centre for Settlement of Investment Disputes ("the Centre"), established pursuant to the Convention on the Settlement of Investment Disputes between States and Nationals of Other States ("the ICSID Convention"), if the Contracting Party of the investor and the Contracting Party, party to the dispute, are both parties to the ICSID Convention;

(ii) the Centre under the rules governing the Additional Facility for the Administration of Proceedings by the Secretariat of the Centre, if the Contracting Party of the investor or the Contracting Party, party to the dispute, but not both, is a party to the ICSID Convention;

(iii) an ad hoc arbitration tribunal established under the Arbitration Rules of the United Nations Commission on International Trade Law ("UNCITRAL");

(iv) the International Chamber of Commerce, by a sole arbitrator or an ad hoc tribunal under its rules of arbitration.

Article 12. Contracting Party Consent

(1) Each Contracting Party hereby gives its unconditional consent to the submission of a dispute to international arbitration in accordance with this Part.

(2) The consent referred to in paragraph (1) implies the renunciation of the requirement that the internal administrative or juridical remedies should be exhausted.

Article 13. Indemnification

A Contracting Party shall not assert as a defence, counter-claim, right of set-off or for any other reason, that indemnification or other compensation for all or part of the alleged damages has been received or will be received pursuant to an indemnity, guarantee or insurance contract.

Article 14. Applicable Law

(1) A tribunal established under this Part shall decide the dispute in accordance with this Agreement and applicable rules and principles of international law.

(2) Issues in dispute under Article 8 shall be decided, absent other agreement, in accordance with the law of the Contracting Party, party to the dispute, the law governing the authorization or agreement and such rules of international law as may be applicable.

Article 15. Awards and Enforcement

(1) Arbitration awards, which may include an award of interest, shall be final and binding upon the parties to the dispute and may provide the following forms of relief:

(a) a declaration that the Contracting Party has failed to comply with its obligations under this Agreement;

(b) pecuniary compensation, which shall include interest from the time the loss or damage was incurred until time of payment;

(c) restitution in kind in appropriate cases, provided that the Contracting Party may pay pecuniary compensation in lieu thereof where restitution is not practicable; and

(d) with the agreement of the parties to the dispute, any other form of relief.

(2) Each Contracting Party shall make provision for the effective enforcement of awards made pursuant to this Article and shall carry out without delay any such award issued in a proceeding to which it is party.

PART TWO. SETTLEMENT OF DISPUTES BETWEEN THE CONTRACTING PARTIES

Article 16. Scope, Consultations, Mediation and Conciliation

Disputes between the Contracting Parties concerning the interpretation or application of this Agreement shall, as far as possible, be settled amicably or through consultations, mediation or conciliation.

Article 17. Initiation of Proceedings

(1) At the request of either Contracting Party a dispute concerning the interpretation or application of this Agreement may be submitted to an arbitral tribunal for decision not earlier than 90 days after such request has been notified to the other Contracting Party.

(2) A Contracting Party may not initiate proceedings under this Part for a dispute regarding the infringement of rights of an investor which that investor has submitted to arbitration under Part One of Chapter Two of this Agreement, unless the other Contracting Party has failed to abide by and comply with the award rendered in that dispute or those proceedings have terminated without resolution by an arbitral tribunal of the investor's claim.

Article 18. Formation of the Tribunal

(1) The arbitral tribunal shall be constituted ad hoc as follows:

Each Contracting Party shall appoint one member and these two members shall agree upon a national of a third state as their chairman. Such members shall be appointed within two (2) months from the date one Contracting Party has informed the other Contracting Party of its intention to submit the dispute to an arbitral tribunal, the chairman of which shall be appointed within two (2) further months.

(2) If the periods specified in paragraph (1) of this Article are not observed, either Contracting Party may, in the absence of any relevant arrangement, invite the President of the International Court of Justice to make the necessary appointments. If the President of the International Court of Justice is a national of either of the Contracting Parties or if he/she is otherwise prevented from discharging the said function, the Vice-President or in case of his/her inability the member of the International Court of Justice next in seniority should be invited under the same conditions to make the necessary appointments.

(3) Members of an arbitral tribunal shall be independent and impartial.

Article 19. Applicable Law, Default Rules

(1) The arbitral tribunal will decide disputes in accordance with this Agreement and the applicable rules and principles of international law.

(2) Unless the parties to the dispute decide otherwise, the Permanent Court of Arbitration Optional Rules for Arbitrating Disputes shall apply to matters not governed by other provisions of this Part.

Article 20. Awards

(1) The tribunal, in its award, shall set out its findings of law and fact, together with the reasons therefore, and may, at the request of a Contracting Party, award the following forms of relief:

(a) a declaration that an action of a Contracting Party is in contravention of its obligations under this Agreement;

(b) a recommendation that a Contracting Party brings its actions into conformity with its obligations under this Agreement;

(c) pecuniary compensation for any loss or damage to the requesting Contracting Party's investor or its investment; or

(d) any other form of relief to which the Contracting Party against whom the award is made consents, including restitution in kind to an investor.

(2) The arbitration award shall be final and binding upon the parties to the dispute.

Article 21. Costs

Each Contracting Party shall pay the cost of its representation in the proceedings. The cost of the tribunal shall be paid for equally by the Contracting Parties unless the tribunal directs that they be shared differently.

Article 22. Enforcement

Pecuniary awards which have not been complied with within one year from the date of the award may be enforced in the courts of either Contracting Party with jurisdiction over assets of the defaulting Party.

CHAPTER THREE. FINAL PROVISIONS

Article 23. Application of the Agreement

(1) This Agreement shall apply to investments made in the territory of either Contracting Party in accordance with its legislation by investors of the other Contracting Party prior as well as after the entry into force of this Agreement.

(2) This Agreement shall not apply to claims which have been settled or procedures which have been initiated prior to its entry into force.

Article 24. Consultations

Each Contracting Party may propose to the other Contracting Party consultations on any matter relating to this Agreement. These consultations shall be held at a place and at a time agreed upon through diplomatic channels.

Article 25. Entry into Force and Duration

(1) This Agreement is subject to ratification and shall enter into force on the first day of the third month that follows the month during which the instruments of ratification have been exchanged.

(2) This Agreement shall remain in force for a period of ten years; it shall be extended thereafter for an indefinite period and may be denounced in writing through diplomatic channels by either Contracting Party giving twelve months' notice.

(3) In respect of investments made prior to the date of termination of the present Agreement the provisions of Articles 1 to 23 of the present Agreement shall continue to be effective for a further period of ten years from the date of termination of the present Agreement.

Done in duplicate at Vienna, on 18/06/2002, which corresponds to the 18/06/1370, in the German, Arabic and English languages, all texts being equally authentic. In case of difference of interpretation the English text shall prevail.

For the Republic of Austria:

BENITA FERRERO-WALDNER

For the Great Socialist People's Libyan Arab Jamahiriya:

SHUKRI GHANEM

[GERMAN TEXT — TEXTE ALLEMAND]

Abkommen

zwischen der Republik Österreich und der Großen Sozialistischen Libysch-Arabischen Volks-Dschamahirija über die Förderung und den Schutz von Investitionen

Die Republik Österreich und die Große Sozialistische Libysch-Arabische Volks-Dschamahirija,
im Folgenden „Vertragsparteien“ genannt,

VON DEM WUNSCH GELEITET, günstige Voraussetzungen für eine größere wirtschaftliche Zusammenarbeit zwischen den Vertragsparteien zu schaffen,

IN DER ERKENNTNIS, dass die Förderung und der Schutz von Investitionen die Bereitschaft zur Vornahme derartiger Investitionen stärken und dadurch einen wichtigen Beitrag zur Entwicklung der Wirtschaftsbeziehungen leisten können,

SIND WIE FOLGT ÜBEREINGEKOMMEN:

KAPITEL EINS: ALLGEMEINE BESTIMMUNGEN

ARTIKEL 1

Definitionen

Für die Zwecke dieses Abkommens

(1) bezeichnet der Begriff „Investor einer Vertragspartei“

- a) eine natürliche Person, die in Übereinstimmung mit ihren anwendbaren Rechtsvorschriften Staatsangehöriger einer Vertragspartei ist, oder
- b) ein Unternehmen, das gemäß den anwendbaren Rechtsvorschriften einer Vertragspartei gegründet wurde oder organisiert ist,

und im Hoheitsgebiet der anderen Vertragspartei eine Investition tätigt oder getätigt hat.

(2) bezeichnet der Begriff „Investition durch einen Investor einer Vertragspartei“ alle Vermögenswerte im Hoheitsgebiet einer Vertragspartei, die direkt oder indirekt im Eigentum oder unter der Kontrolle eines Investors der anderen Vertragspartei stehen, einschließlich:

- a) eines Unternehmens, das gemäß den anwendbaren Rechtsvorschriften der erstgenannten Vertragspartei gegründet wurde oder organisiert ist;
- b) Anteilsrechte, Aktien und andere Arten von Beteiligungen an einem Unternehmen gemäß lit. a und daraus abgeleitete Rechte;
- c) Obligationen, Schuldverschreibungen, Darlehen und andere Forderungen und daraus abgeleitete Rechte;
- d) durch Gesetz oder Vertrag übertragene Rechte einschließlich Bauverträge für schlüsselfertige Projekte, Konzessionen, Lizenzen, Ermächtigungen oder Genehmigungen einer wirtschaftlichen Tätigkeit nachzugehen;
- e) Ansprüche auf Geld und Ansprüche auf eine vertraglich vereinbarte Leistung, die einen wirtschaftlichen Wert hat;
- f) geistige Schutzrechte, wie sie in den im Rahmen der Weltorganisation für Geistiges Eigentum abgeschlossenen multilateralen Abkommen definiert wurden, einschließlich gewerbliche Eigentumsrechte, Urheberrechte, Handelsmarken, Erfinderpateute, gewerbliche Modelle und technische Verfahren, Know-how, Handelsgeheimnisse, Handelsnamen und Goodwill;
- g) jedes sonstige Eigentum an körperlichen und unkörperlichen, beweglichen und unbeweglichen Vermögenswerten sowie alle damit verbundenen Eigentumsrechte wie Vermietungs- und Verpachtungsverhältnisse, Hypotheken, Zurückbehaltungsrechte, Pfandrechte oder Nutzungsrechte.

(3) bezeichnet der Begriff „Unternehmen“ eine juristische Person oder jedes Rechtssubjekt, das gemäß den anwendbaren Rechtsvorschriften einer Vertragspartei gegründet wurde oder organisiert ist und in Privat- oder Staatseigentum oder unter privater oder staatlicher Kontrolle steht, einschließlich

Kapitalgesellschaften, Trusts, Personengesellschaften, Einzelunternehmen, Zweigniederlassungen, Joint Ventures oder Vereinigungen.

(4) bezeichnet der Begriff „Erträge“ die **Beträge**, die eine Investition erbringt, und zwar insbesondere **Gewinne, Zinsen, Kapitalzuwächse, Dividenden, Tantiemen, Lizenzgebühren** und andere Entgelte.

(5) bezeichnet der Begriff „Hoheitsgebiet“ in Hinblick auf jede Vertragspartei das **Festland, die Binnengewässer, Hoheitsgewässer und den Luftraum** in ihrer Hoheitsgewalt, einschließlich der ausschließlichen Wirtschaftszone und des Festlandssockels, über die die Vertragspartei in Übereinstimmung mit dem Völkerrecht souveräne Rechte und Zuständigkeit ausübt.

ARTIKEL 2

Förderung und Zulassung von Investitionen

(1) Jede Vertragspartei fördert und lässt Investitionen von Investoren der anderen Vertragspartei in Übereinstimmung mit ihren Gesetzen und Rechtsvorschriften zu.

(2) Jede Änderung der Art und Weise, in der Vermögenswerte investiert oder reinvestiert werden, beeinträchtigt nicht ihre Eigenschaft als Investition, vorausgesetzt, dass eine derartige Änderung in Übereinstimmung mit den Gesetzen und Rechtsvorschriften der Vertragspartei, in deren Hoheitsgebiet die Investition getätigt wurde, erfolgt.

ARTIKEL 3

Behandlung von Investitionen

(1) Jede Vertragspartei gewährt Investitionen durch Investoren der anderen Vertragspartei eine gerechte und billige Behandlung sowie vollen und dauerhaften Schutz und Sicherheit.

(2) Keine Vertragspartei beeinträchtigt durch unangemessene oder diskriminierende Maßnahmen die Verwaltung, den Betrieb, die Instandhaltung, die Nutzung, den Genuss, die Veräußerung und die Liquidation einer Investition durch Investoren der anderen Vertragspartei.

(3) Jede Vertragspartei gewährt Investoren der anderen Vertragspartei und deren Investitionen hinsichtlich der Verwaltung, des Betriebs, der Instandhaltung, der Nutzung, des Genusses, der Veräußerung und der Liquidation einer Investition, je nachdem, was für den Investor günstiger ist, eine nicht weniger günstige Behandlung als ihren eigenen Investoren und deren Investitionen oder Investoren dritter Staaten und deren Investitionen.

(4) Keine Bestimmung dieses Abkommens ist dahingehend auszulegen, dass sie eine Vertragspartei verpflichtet, den Investoren der anderen Vertragspartei und deren Investitionen den gegenwärtigen oder künftigen Vorteil einer Behandlung, einer Präferenz oder eines Privilegs einzuräumen, welcher sich ergibt aus

- a) der Mitgliedschaft in einer Freihandelszone, einer Zollunion, einem gemeinsamen Markt, einer Wirtschaftsgemeinschaft oder einem multilateralen Investitionsabkommen,
- b) einem internationalen Abkommen, einer internationalen Vereinbarung oder innerstaatlichen Rechtsvorschrift über Steuerfragen.

(5) Jede Vertragspartei veröffentlicht unverzüglich ihre Gesetze, Rechtsvorschriften, Verfahren sowie internationale Vereinbarungen, die die Wirksamkeit dieses Abkommens beeinflussen können oder macht diese in anderer Form öffentlich zugänglich.

ARTIKEL 4

Enteignung und Entschädigung

(1) Eine Vertragspartei darf Investitionen eines Investors der anderen Vertragspartei weder direkt noch indirekt enteignen oder verstaatlichen oder sonstige Maßnahmen mit gleicher Wirkung (im Folgenden „Enteignung“ genannt) ergreifen, ausgenommen:

- a) zu einem Zweck von öffentlichem Interesse,
- b) auf der Grundlage der Nichtdiskriminierung,
- c) auf Grund eines rechtmäßigen Verfahrens und

d) in Verbindung mit einer umgehenden, angemessenen und effektiven Entschädigungszahlung in Übereinstimmung mit den nachstehenden Absätzen 2 und 3.

(2) Die Entschädigung

- a) wird ohne Verzögerung geleistet. Kommt es zu einer Verzögerung, trägt das Gastland die auf Grund der Verzögerung entstandenen Kursverluste.
- b) hat dem gerechten Marktwert der enteigneten Investition unmittelbar vor der Durchführung der Enteignung zu entsprechen. Der gerechte Marktwert beinhaltet keine Wertveränderungen auf Grund der Tatsache, dass die Enteignung früher öffentlich bekannt wurde.
- c) ist in das von den betroffenen Anspruchswörtern bezeichnete Land frei transferierbar und wird in der Währung des Landes, dessen Staatsangehörige die Anspruchswörter sind oder in jeder frei konvertierbaren Währung, die von den Anspruchswörtern akzeptiert wird, geleistet.
- d) beinhaltet Zinsen vom Zeitpunkt der Enteignung bis zum Zeitpunkt der tatsächlichen Zahlung zum handelsüblichen Zinssatz, berechnet auf der Marktbasis der Währung, in der die Zahlung erfolgt.

(3) Ein Investor einer Vertragspartei, der behauptet, von der Enteignung durch die andere Vertragspartei betroffen zu sein, hat das Recht, den Fall, einschließlich der Bewertung seiner Investition und die Entschädigungszahlung in Übereinstimmung mit den Bestimmungen dieses Artikels durch ein richterliches oder anderes zuständiges und unabhängiges Organ der letztgenannten Vertragspartei umgehend überprüfen zu lassen.

ARTIKEL 5

Entschädigung für Verluste

(1) Ein Investor einer Vertragspartei, der im Zusammenhang mit seiner Investition im Hoheitsgebiet der anderen Vertragspartei auf Grund eines Krieges oder anderen bewaffneten Konfliktes, eines Notstands, einer Revolution, eines Aufstands, ziviler Unruhen oder eines sonstigen ähnlichen Ereignisses oder höherer Gewalt im Hoheitsgebiet der letztgenannten Vertragspartei einen Verlust erleidet, erfährt hinsichtlich Rückerstattung, Entschädigung, Schadenersatz oder anderer Regelung durch die letztgenannte Vertragspartei eine nicht weniger günstige Behandlung als jene, die sie ihren eigenen Investoren oder Investoren eines Drittstaates gewährt, je nachdem, welche die günstigste für den Investor ist.

(2) Ein Investor einer Vertragspartei, der bei einem in Absatz 1 genannten Ereignis einen Verlust erleidet durch:

- a) Beschlagnahme seiner Investition oder eines Teiles davon durch die Streitkräfte oder Organe der anderen Vertragspartei oder
- b) Zerstörung seiner Investition oder eines Teiles davon durch die Streitkräfte oder Organe der anderen Vertragspartei, die unter den gegebenen Umständen nicht erforderlich war,

erhält auf jeden Fall durch die letztgenannte Vertragspartei eine Rückerstattung oder Entschädigung, die in jedem Fall umgehend, angemessen und effektiv sein muss und, was die Entschädigung betrifft, in Übereinstimmung mit Artikel 4 Absatz 2 und 3 erfolgt.

ARTIKEL 6

Transfers

(1) Jede Vertragspartei garantiert, dass sämtliche Zahlungen in Zusammenhang mit einer Investition eines Investors der anderen Vertragspartei ohne Verzögerung in ihr und aus ihrem Hoheitsgebiet frei transferiert werden können. Diese Transfers umfassen insbesondere:

- a) das Anfangskapital und zusätzliche Beträge zur Aufrechterhaltung oder Ausweitung einer Investition;
- b) Erträge;
- c) Zahlungen auf Grund von Verträgen einschließlich Darlehensverträgen;
- d) Erlöse aus der vollständigen oder teilweisen Veräußerung oder Liquidation einer Investition;
- e) Entschädigungszahlungen gemäß den Artikeln 4 und 5;
- f) Zahlungen auf Grund einer Streitbeilegung.

(2) Transfers erfolgen in einer frei konvertierbaren Währung zu dem gemäß den Devisenbestimmungen der Vertragspartei, in deren Hoheitsgebiet die Investition getätigt wurde, am Tag des Transfers geltenden Wechselkurs.

ARTIKEL 7

Eintrittsrecht

Leistet eine Vertragspartei oder eine von ihr hierzu ermächtigte Institution auf Grund einer Schadloshaltung, Garantie oder eines Versicherungsvertrages für eine Investition durch einen Investor im Hoheitsgebiet der anderen Vertragspartei eine Zahlung, so anerkennt die letztgenannte Vertragspartei unbeschadet der Rechte des Investors gemäß Kapitel Zwei, Teil Eins die Übertragung aller Rechte und Ansprüche dieses Investors auf die erstgenannte Vertragspartei oder die von ihr hierzu ermächtigte Institution sowie das Recht der erstgenannten Vertragspartei oder der von ihr hierzu ermächtigten Institution, alle diese Rechte und Ansprüche auf Grund des Eintrittsrechts im gleichen Umfang wie ihr Rechtsvorgänger auszuüben.

ARTIKEL 8

Andere Verpflichtungen

(1) Jede Vertragspartei hält jede Verpflichtung ein, die sie hinsichtlich spezieller Investitionen durch Investoren der anderen Vertragspartei eingegangen ist.

(2) Enthalten die Rechtsvorschriften einer Vertragspartei oder völkerrechtliche Verpflichtungen, die derzeit neben diesem Abkommen zwischen den Vertragsparteien bestehen oder in Zukunft begründet werden, allgemeine oder spezielle Regelungen, durch die Investitionen von Staatsangehörigen oder Unternehmen der anderen Vertragspartei eine günstigere Behandlung als nach diesem Abkommen zu gewähren ist, so gehen diese Regelungen dem vorliegenden Abkommen insoweit vor, als sie günstiger sind.

ARTIKEL 9

Nichtgewährung von Vorteilen

Eine Vertragspartei kann einem Investor der anderen Vertragspartei und dessen Investitionen die Vorteile aus diesem Abkommen verwehren, wenn Investoren eines Staates, der nicht Vertragspartei ist, ein Eigentumsrecht oder eine Kontrolle über den erstgenannten Investor ausüben und dieser Investor im Hoheitsgebiet der Vertragspartei, nach deren Rechtsvorschriften er gegründet wurde oder organisiert ist, keine entscheidende Geschäftstätigkeit ausübt.

KAPITEL ZWEI: BEILEGUNG VON STREITIGKEITEN

TEIL EINS: Beilegung von Streitigkeiten zwischen einem Investor und einer Vertragspartei

ARTIKEL 10

Geltungsbereich und Befugnisse

Dieser Teil gilt für Streitigkeiten zwischen einer Vertragspartei und einem Investor der anderen Vertragspartei über eine behauptete Nichteinhaltung einer Verpflichtung aus diesem Abkommen seitens der Erstgenannten, wodurch für den Investor oder seine Investition Verlust oder Schaden entsteht.

ARTIKEL 11

Mittel zur Beilegung von Streitigkeiten, Fristen

(1) Zur Beilegung von Investitionsstreitigkeiten zwischen einer Vertragspartei und einem Investor der anderen Vertragspartei über eine behauptete Nichteinhaltung einer Verpflichtung aus diesem Abkommen, finden zwischen den betreffenden Parteien Konsultationen statt.

- (2) Führen diese Konsultationen nicht innerhalb von drei Monaten ab dem Zeitpunkt, zu dem ein Antrag auf Konsultationen gestellt wurde, zu einer Lösung, kann der Investor die Streitigkeit unterbreiten:
- a) den zuständigen Gerichten oder Verwaltungsgerichten der Vertragspartei, in deren Hoheitsgebiet die Investition getätigt wurde,
 - b) gemäß einem anwendbaren, vorher vereinbarten Streitbelegungsverfahren oder
 - c) in Übereinstimmung mit diesem Artikel
 - i) dem Internationalen Zentrum zur Beilegung von Investitionsstreitigkeiten („das Zentrum“), welches auf Grund des Übereinkommens zur Beilegung von Investitionsstreitigkeiten zwischen Staaten und Angehörigen anderer Staaten („ICSID Konvention“) eingerichtet wurde, wenn sowohl die Vertragspartei des Investors als auch die an der Streitigkeit beteiligte Vertragspartei Mitglied der ICSID Konvention ist,
 - ii) dem Zentrum gemäß den Regeln der Zusatzfazilität für die Verwaltung von Verfahren durch das Sekretariat des Zentrums, wenn entweder die Vertragspartei des Investors oder die an der Streitigkeit beteiligte Vertragspartei, aber nicht beide Parteien Mitglied der ICSID Konvention sind,
 - iii) einem Ad-hoc-Schiedsgericht, das auf Grund der Schiedsregeln der Kommission der Vereinten Nationen für Internationales Handelsrecht („UNCITRAL“) eingerichtet wird,
 - iv) der Internationalen Handelskammer durch einen Einzelschiedsrichter oder ein Ad-hoc-Schiedsgericht gemäß ihren Schiedsregeln.

ARTIKEL 12

Zustimmung der Vertragsparteien

(1) Jede Vertragspartei erklärt hiermit ihre uneingeschränkte Zustimmung, eine Streitigkeit einem internationalen Schiedsverfahren gemäß diesem Teil zu unterwerfen.

(2) Die in Absatz 1 genannte Zustimmung beinhaltet den Verzicht auf das Erfordernis, dass die Rechtsmittel im innerstaatlichen Verwaltungs- oder Gerichtsverfahren erschöpft sind.

ARTIKEL 13

Schadenersatz

Eine Vertragspartei macht nicht als Einwand, Gegenforderung, Aufrechnung oder aus einem anderen Grund geltend, dass eine Entschädigung oder andere Form von Schadenersatz bezüglich des gesamten behaupteten Schadens oder eines Teiles davon auf Grund einer Schadloshaltung, Garantie oder eines Versicherungsvertrages geleistet wurde oder geleistet wird.

ARTIKEL 14

Anwendbares Recht

(1) Ein gemäß diesem Teil eingerichtetes Gericht entscheidet über die Streitigkeit in Übereinstimmung mit diesem Abkommen sowie den anwendbaren Regeln und Grundsätzen des Völkerrechts.

(2) Strittige Angelegenheiten gemäß Artikel 8 werden in Ermangelung einer anderen Vereinbarung in Übereinstimmung mit den Rechtsvorschriften der an der Streitigkeit beteiligten Vertragspartei, den Rechtsvorschriften über die Genehmigung oder Vereinbarung und den anwendbaren Regeln des Völkerrechts geregelt.

ARTIKEL 15

Schiedsurteile und Vollstreckung

(1) Schiedsurteile, die einen Zuspruch von Zinsen beinhalten können, sind für die Streitparteien endgültig und bindend und können Rechtsschutz in folgender Form gewähren:

- a) eine Erklärung, dass die Vertragspartei ihre Verpflichtungen gemäß diesem Abkommen nicht erfüllt hat,

- b) Entschädigung in Geld einschließlich Zinsen von dem Zeitpunkt, zu dem der Verlust oder Schaden auftrat, bis zum Zeitpunkt der Zahlung,
- c) in geeigneten Fällen Rückerstattung in Form von Sachleistungen, vorausgesetzt, dass die Vertragspartei, wenn eine Rückerstattung nicht möglich ist, stattdessen Entschädigung in Geld leisten kann, sowie
- d) mit Zustimmung der Streitparteien Rechtsschutz in jeder anderen Form.

(2) Jede Vertragspartei sorgt für die wirksame Vollstreckung von Schiedsurteilen gemäß diesem Artikel und setzt jedes in einem Verfahren, in dem sie Partei ist, ergangene derartige Schiedsurteil unverzüglich durch.

TEIL ZWEI: Beilegung von Streitigkeiten zwischen den Vertragsparteien

ARTIKEL 16

Geltungsbereich, Konsultationen, Vermittlungs- und Vergleichsverfahren

Streitigkeiten zwischen den Vertragsparteien über die Auslegung oder Anwendung dieses Abkommens werden, soweit wie möglich, auf freundschaftlichem Weg oder durch Konsultationen, Vermittlungs- oder Vergleichsverfahren beigelegt.

ARTIKEL 17

Einleitung von Verfahren

(1) Auf Antrag einer Vertragspartei kann eine Streitigkeit über die Auslegung oder Anwendung dieses Abkommens nicht früher als 90 Tage, nachdem die andere Vertragspartei von diesem Antrag in Kenntnis gesetzt wurde, einem Schiedsgericht zur Entscheidung unterbreitet werden.

(2) Eine Vertragspartei kann auf Grund einer Streitigkeit in Hinblick auf die Verletzung von Rechten eines Investors, die dieser Investor einem Schiedsverfahren gemäß Teil Eins dieses Kapitels unterworfen hat, kein Verfahren gemäß diesem Teil einleiten, es sei denn, dass die andere Vertragspartei es verabsäumt hat, das in dieser Streitigkeit ergangene Schiedsurteil zu befolgen bzw. einzuhalten oder dass das Verfahren ohne eine Entscheidung eines Schiedsgerichts über die Ansprüche des Investors eingestellt wurde.

ARTIKEL 18

Bildung des Schiedsgerichts

(1) Das Schiedsgericht konstituiert sich ad hoc auf folgende Weise:

Jede Vertragspartei bestellt ein Mitglied und diese beiden Mitglieder einigen sich auf einen Staatsangehörigen eines Drittstaates als Vorsitzenden. Die Mitglieder werden innerhalb von zwei (2) Monaten ab dem Zeitpunkt, zu dem eine Vertragspartei die andere Vertragspartei von ihrer Absicht in Kenntnis gesetzt hat, die Streitigkeit einem Schiedsgericht zu unterwerfen, bestellt, der Vorsitzende ist innerhalb von weiteren zwei (2) Monaten zu bestellen.

(2) Werden die in Absatz 1 festgelegten Fristen nicht eingehalten, kann jede Vertragspartei in Ermangelung einer relevanten Vereinbarung den Präsidenten des Internationalen Gerichtshofes ersuchen, die erforderlichen Ernennungen vorzunehmen. Besitzt der Präsident des Internationalen Gerichtshofes die Staatsangehörigkeit einer der beiden Vertragsparteien oder ist er aus einem anderen Grund verhindert, diese Funktion auszuüben, so ist der Vizepräsident oder im Falle seiner Verhinderung, das nächstdienstälteste Mitglied des Internationalen Gerichtshofes unter denselben Bedingungen zu ersuchen, die erforderlichen Ernennungen vorzunehmen.

(3) Die Mitglieder eines Schiedsgerichts sind unabhängig und unparteiisch.

ARTIKEL 19

Anwendbares Recht, Unterlassungsbestimmungen

(1) Das Schiedsgericht entscheidet über Streitigkeiten in Übereinstimmung mit diesem Abkommen und den anwendbaren Regeln und Grundsätzen des Völkerrechts.

(2) Sofern die Streitparteien nichts anderes bestimmen, gilt für Angelegenheiten, die nicht unter andere in diesem Teil enthaltene Bestimmungen fallen, die freiwillige Verfahrensordnung für Schiedsverfahren des Ständigen Schiedshofs.

ARTIKEL 20

Schiedsurteile

(1) Das Schiedsgericht legt in seinem Schiedsurteil seine Rechts- und Tatsachenfeststellungen samt ihren Begründungen dar und kann auf Verlangen einer Vertragspartei Rechtsschutz in folgender Form gewähren:

- a) eine Erklärung, dass eine Handlung einer Vertragspartei eine Zuwiderhandlung gegen ihre Verpflichtungen gemäß diesem Abkommen darstellt,
- b) eine Empfehlung, dass eine Vertragspartei ihre Handlungen mit ihren Verpflichtungen gemäß diesem Abkommen in Einklang bringen möge,
- c) eine Entschädigung in Geld für Verluste oder Schaden, die der Investor der antragstellenden Vertragspartei oder seine Investition erlitten hat, oder
- d) jede sonstige Form des Rechtsschutzes, dem die Vertragspartei, gegen die das Schiedsurteil ergeht, zustimmt, einschließlich Rückerstattung in Form von Sachleistungen an einen Investor.

(2) Das Schiedsurteil ist für die Streitparteien endgültig und bindend.

ARTIKEL 21

Kosten

Jede Vertragspartei trägt die Kosten ihrer Vertretung im Verfahren. Die Kosten des Schiedsgerichts tragen die Vertragsparteien zu gleichen Teilen, sofern das Schiedsgericht nicht eine andere Aufteilung der Kosten festlegt.

ARTIKEL 22

Vollstreckung

Schiedssprüche, durch die Geldmittel zuerkannt werden und die nicht innerhalb eines Jahres ab dem Zeitpunkt des Schiedsspruches eingehalten wurden, können in den Gerichten einer der beiden Vertragsparteien, die die Zuständigkeit besitzen, über Vermögenswerte der säumigen Partei zu entscheiden, vollstreckt werden.

KAPITEL DREI: SCHLUSSBESTIMMUNGEN

ARTIKEL 23

Anwendung des Abkommens

(1) Dieses Abkommen gilt für Investitionen, die im Hoheitsgebiet einer der beiden Vertragsparteien gemäß ihren Rechtsvorschriften von Investoren der anderen Vertragspartei sowohl vor als auch nach dem In-Kraft-Treten dieses Abkommens vorgenommen wurden oder werden.

(2) Dieses Abkommen gilt nicht für Ansprüche, die bereits geregelt wurden oder Verfahren, die vor seinem In-Kraft-Treten eingeleitet wurden.

ARTIKEL 24
Konsultationen

Jede Vertragspartei kann der anderen Vertragspartei Konsultationen über jede mit diesem Abkommen in Zusammenhang stehende Frage vorschlagen. Diese Konsultationen werden an einem Ort und zu einem Zeitpunkt, der auf diplomatischem Wege vereinbart wurde, abgehalten.

ARTIKEL 25
In-Kraft-Treten und Dauer

(1) Dieses Abkommen bedarf der Ratifikation und tritt am ersten Tag des dritten Monats in Kraft, der auf den Monat folgt, in welchem die Ratifikationsurkunden ausgetauscht worden sind.

(2) Dieses Abkommen bleibt für einen Zeitraum von zehn Jahren in Kraft; danach wird es auf unbestimmte Zeit verlängert und kann von jeder Vertragspartei unter Einhaltung einer Kündigungsfrist von zwölf Monaten schriftlich auf diplomatischem Wege gekündigt werden.

(3) Für Investitionen, die vor dem Zeitpunkt des Außer-Kraft-Tretens dieses Abkommens getätigt worden sind, gelten die Bestimmungen der Artikel 1 bis 23 dieses Abkommens noch für einen weiteren Zeitraum von zehn Jahren vom Zeitpunkt des Außer-Kraft-Tretens des Abkommens an.

GESCHEHEN zu Wien, am 18/06/2002, der dem 18/06/1370 entspricht, in zwei Urschriften in deutscher, arabischer und englischer Sprache, wobei jeder Text gleichermaßen authentisch ist. Im Falle unterschiedlicher Auslegung geht der englische Text vor.

Für die Republik Österreich:

Benita FERRERO-WALDNER

Für die Große Sozialistische Libysch-Arabische
Volks-Dschamahirija:

Shukri GHANEM

[TRANSLATION - TRADUCTION]

ACCORD ENTRE LA RÉPUBLIQUE D'AUTRICHE ET LA GRANDE JAMAHIRIYA ARABE LIBYENNE POPULAIRE ET SOCIALISTE RELATIF À LA PROMOTION ET À LA PROTECTION DES INVESTISSEMENTS

Le Gouvernement de la République d'Autriche et la Grande Jamahiriya arabe libyenne populaire et socialiste (ci-après dénommés les "Parties contractantes"),

Désireux de créer des conditions favorables à une coopération économique accrue entre les Parties contractantes,

Reconnaissant que la promotion et la protection des investissements peuvent renforcer la disponibilité desdits investissements et apporter ainsi une contribution importante au développement des relations économiques,

Sont convenus de ce qui suit :

CHAPITRE PREMIER : DISPOSITIONS GÉNÉRALES

Article premier. Définitions

Aux fins du présent Accord:

1. Le terme "investisseur d'une Partie contractante" désigne :

a) Toute personne physique qui a la nationalité d'une Partie contractante en vertu des lois applicables de cette Partie contractante; ou

b) Une entreprise constituée ou organisée conformément aux lois applicables d'une Partie contractante;

Effectuant ou ayant effectué un investissement sur le territoire de l'autre Partie contractante.

2. Le terme "investissement par un investisseur d'une Partie contractante" désigne les avoirs de toute nature détenus ou contrôlés, directement ou indirectement, sur le territoire d'une Partie contractante, par un investisseur de l'autre Partie contractante, et notamment:

a) Une entreprise constituée ou organisée selon la législation applicable de la première Partie contractante;

b) Les actions et autres formes de participation dans une entreprise telles que visées à l'alinéa a) et les droits qui en découlent;

c) Les obligations, prêts et autres formes de créances et les droits qui en découlent;

d) Les droits au titre de contrats, notamment les contrats clés en main, autorisations ou permis d'entreprendre une activité économique;

e) Les créances monétaires et droits à prestation en vertu d'un contrat ayant une valeur économique;

f) Les droits de propriété intellectuelle et industrielle tels que définis dans les accords multilatéraux conclus sous les auspices de l'Organisation mondiale de la propriété intellec-

tuelle, notamment droits d'auteur, marque de commerce, brevets, modèles industriels et procédés techniques, savoir-faire, secrets commerciaux, marques de fabrique et clientèle;

g) Tout autre bien tangible ou intangible, meuble ou immeuble ou tous autres droits de propriété connexes tels que baux, hypothèques, gages, nantissements ou usufruits.

3. Le terme "entreprise" désigne une personne morale ou toute autre entité constituée ou organisée selon la législation applicable d'une Partie contractante, à des fins lucratives ou non, détenue ou contrôlée par des intérêts privés ou publics, notamment une société, une fiducie, une société de personnes, une entreprise individuelle, une coentreprise, ou autre association.

4. Le terme "revenus" désigne les montants rapportés par un investissement et notamment, les bénéfiques, les intérêts, les plus-values, les dividendes, les redevances, les licences et les honoraires.

5. Le terme "territoire" désigne, en ce qui concerne chacune des Parties contractantes, le territoire terrestre, les eaux intérieures et l'espace maritime et aérien placés sous sa souveraineté, y compris la zone économique exclusive du plateau continental sur lesquels la Partie contractante exerce, conformément au droit international, ses droits souverains et sa juridiction.

Article 2. Promotion et administration des investissements

1. Chaque Partie contractante favorise et accueille les investissements des investissements de l'autre Partie contractante conformément à ses lois et règlements.

2. Tout changement consistant à investir ou à réinvestir des valeurs en capital ne porte nullement atteinte au statut juridique de celui-ci en tant qu'investissement à condition que le changement soit effectué conformément aux dispositions légales de la Partie contractante sur le territoire de laquelle ledit investissement est effectué.

Article 3. Traitement des investissements

1. Chaque Partie contractante accorde aux investisseurs de l'autre Partie contractante et à leurs investissements un traitement juste et équitable et une protection et une sécurité pleines et constantes.

2. Une Partie contractante n'entravera pas par des mesures abusives ou discriminatoires la gestion, l'exploitation, l'entretien, l'utilisation, la jouissance, la vente et la liquidation d'un investissement par les investisseurs de l'autre Partie contractante.

3. Chaque Partie contractante accorde aux investisseurs de l'autre Partie contractante et à leurs investissements un traitement non moins favorable que celui qu'elle accorde à ses propres investisseurs et à leurs investissements ou aux investisseurs de tout pays tiers et à leurs investissements, en matière de gestion, d'exploitation, d'entretien, d'utilisation, de jouissance, de vente, de liquidation d'un investissement, le traitement le plus favorable à l'investisseur prévalant.

4. Aucune disposition du présent Accord ne sera interprétée comme obligeant une Partie contractante à accorder aux investisseurs de l'autre Partie contractante et à leurs investissements le bénéfice actuel ou futur de tout traitement, préférence ou privilège en vertu :

a) D'une zone de libre-échange, d'une union douanière, d'un marché commun, d'une communauté économique ou d'un accord multilatéral sur l'investissement;

b) D'un accord international, d'un arrangement international ou d'une législation intérieure portant sur la fiscalité.

5. Chaque Partie contractante publie dans les moindres délais ou met publiquement à disposition de toute autre manière, ses lois, règlements, procédures et ses jugements administratifs et décisions judiciaires d'application générale ainsi que les accords internationaux lui pourraient avoir une incidence sur la mise en oeuvre de l'Accord.

Article 4. Expropriation et indemnisation

1. Une Partie contractante ne pourra directement ou indirectement exproprier ou nationaliser un investissement d'un investisseur de l'autre Partie contractante, ou prendre une mesure ayant un effet équivalent (ci-après dénommée "expropriation"), si ce n'est :

a) Pour des raisons d'intérêt public;

b) Sur une base non discriminatoire;

c) En conformité avec l'application régulière de la loi; et

d) Moyennant un versement rapide, adéquat et effectif d'une indemnité conformément aux paragraphes 2 et 3 ci-dessous.

2. L'indemnité :

a) Sera versée sans délai. Si le versement de l'indemnité est retardé, toute perte au change résultant de ce délai sera à la charge du pays hôte;

b) Sera équivalente à la juste valeur marchande de l'investissement exproprié immédiatement avant que l'expropriation n'ait lieu. La juste valeur marchande ne tiendra compte d'aucun changement de valeur résultant du fait que l'expropriation envisagée avait été conclue auparavant du public;

c) Sera versée et librement transférable dans un compte de banque étranger désigné par les requérants concernés et dans la monnaie du pays dont les requérants sont ressortissants ou dans une toute autre monnaie librement convertible convenue par les requérants et la Partie contractante hôte;

d) Comprendra les intérêts au taux commercial établi sur la base du marché pour la monnaie de paiement, courant de la date d'expropriation jusqu'à la date du versement effectif.

3. L'application régulière de la loi comprend le droit d'un investisseur d'une Partie contractante qui prétend être affecté par l'expropriation de la part de l'autre Partie contractante, à un examen rapide de son cas, notamment l'évaluation de son investissement et le versement de l'indemnité conformément aux dispositions du présent article, par une autorité judiciaire ou toute autre autorité compétente et indépendante de cette autre Partie contractante.

Article 5. Indemnisation pour pertes

1. Un investisseur d'une Partie contractante dont les investissements sur le territoire de l'autre Partie contractante subissent des pertes du fait d'une guerre ou autre conflit armé, d'une révolution, d'une insurrection, de troubles civils, d'un état d'urgence ou de tout autre événement similaire sur le territoire de l'autre Partie contractante, bénéficie de la part de cette autre Partie contractante d'un traitement non moins favorable que celui qu'elle accorde à ses propres investisseurs ou aux investisseurs d'un État tiers, en ce qui concerne la restitution, l'indemnisation, le dédommagement ou toute autre forme de règlement, le traitement le plus favorable à l'investisseur prévalant.

2. Un investisseur d'une Partie contractante qui subit des pertes du fait des événements mentionnés au paragraphe 1 :

a) Du fait de la réquisition totale ou partielle de ses biens par les forces armées ou les autorités de cette Partie contractante; ou

b) Du fait de la destruction totale ou partielle de ses biens par les forces armées ou les autorités de cette Partie contractante, qui ne s'avérerait pas nécessaire compte tenu de la nécessité de la situation a droit en tout état de cause à une restitution ou à une indemnisation qui, dans un cas comme dans l'autre, doit être prompte, adéquate et effective de ladite Partie contractante dans des conditions conformes aux paragraphes (2) et (3) de l'article 4.

Article 6. Transferts

1. Chaque Partie contractante veille à ce que tous les paiements liés à un investissement, par un investisseur de l'autre Partie contractante, soient librement transférés sans délai et depuis son territoire. Ces transferts portent notamment sur :

a) Le montant initial du capital et les montants supplémentaires nécessaires au maintien et à l'augmentation d'un investissement;

b) les bénéfices;

c) les paiements au titre d'un contrat ou d'un accord de prêt;

d) le produit de la vente ou de la liquidation totale ou partielle d'un investissement;

e) les paiements au titre d'une indemnisation conformément aux dispositions des articles 4 et 5;

f) les paiements découlant du règlement d'un différend.

2. Les transferts doivent être effectués en une monnaie librement convertible au taux de change du marché en cours à la date du transfert dans le territoire de la Partie contractante où l'investissement est effectué.

Article 7. Subrogation

Si une Partie contractante ou son organisme désigné effectue un paiement au titre d'une indemnisation, d'une garantie ou d'un contrat d'assurance contre les risques non commerciaux qu'elle a accordés pour un investissement par un investisseur sur le territoire de l'autre Partie contractante, cette autre Partie contractante reconnaît, sans préjudice des droits de

l'investisseur en vertu de la première partie du chapitre deux, le transfert des droits ou de la revendication dudit investisseur à la première Partie contractante ou à son organisme désigné et le droit de la première Partie contractante ou de son organisme désigné d'exercer lesdits droits ou de faire ladite revendication par voie de subrogation dans la même mesure que son prédécesseur en titre.

Article 8. Autres obligations

1. Chaque Partie contractante s'acquitte de toutes autres obligations qu'elle a contractées concernant les investissements spécifiques effectués sur son territoire par les investisseurs le l'autre Partie contractante.

2. Si en vertu de la législation de l'une des Parties contractantes ou d'obligations de droit international qui existent ou viendraient à exister entre les Parties contractantes en sus du présent Accord, une disposition générale ou particulière stipule d'accorder aux investissements réalisés par les investisseurs de l'autre Partie contractante un traitement plus favorable que ne le prévoit le présent Accord, ladite disposition l'emportera sur le présent Accord dans la mesure où elle est plus favorable.

Article 9. Refus d'accorder des avantages

Une Partie contractante peut refuser d'accorder les avantages prévus au présent Accord à un investisseur de l'autre Partie contractante et à ses investissements, si les investisseurs d'une Partie non contractante détiennent ou contrôlent l'investisseur susmentionné et que celui-ci n'exerce aucune activité commerciale significative dans le territoire de la Partie contractante en vertu des lois de laquelle il est constitué ou organisé.

CHAPITRE DEUX. RÈGLEMENT DE DIFFÉRENDS

PREMIÈRE PARTIE. RÈGLEMENT DES DIFFÉRENDS ENTRE UN INVESTISSEUR
ET UNE PARTIE CONTRACTANTE

Article 10. Etendue et statut

Cette partie s'applique aux différends entre une Partie contractante et un investisseur le l'autre Partie contractante concernant un manquement allégué à une obligation de cette autre Partie contractante découlant du présent Accord qui cause une perte ou un dommage pour l'investisseur ou son investissement.

Article 11. Moyens de règlement, délais

1. Dans le but de résoudre un différend concernant des investissements entre une Partie contractante et un investisseur de l'autre Partie contractante concernant le non respect d'une obligation selon les termes du présent Accord, des consultations doivent s'engager entre les Parties concernées.

2. Si les consultations n'aboutissent pas à une solution dans un délai de trois mois à compter de la date de la demande de consultations, l'investisseur peut soumettre le différend :

a) aux tribunaux judiciaires ou administratifs compétents de la Partie contractante sur le territoire de laquelle l'investissement a été effectué;

b) à une procédure de règlement des différends applicable convenue auparavant; ou

c) conformément au présent article, devant:

i) Le Centre international pour le règlement des différends relatifs aux investissements (le "Centre"), établi en vertu de la Convention pour le règlement des différends relatifs aux investissements entre les États et ressortissants d'autres États (la "Convention du CIRDI"), si la Partie contractante de l'investisseur et la Partie contractante partie au différend sont l'une et l'autre parties à la convention du CIRDI;

ii) Le Centre en vertu du Règlement régissant le Mécanisme supplémentaire pour l'administration de procédures par le Secrétariat du Centre, si la Partie contractante de l'investisseur ou la Partie contractante partie au différend, mais pas l'une et l'autre, est partie à la Convention du CIRDI;

iii) un tribunal arbitral constitué pour la circonstance conformément au Règlement d'arbitrage de la Commission des Nations Unies pour le droit commercial international (CNUDCI);

iv) La Chambre de commerce internationale par un arbitre unique ou un tribunal arbitral constitué pour la circonstance conformément à ses règles d'arbitrage.

Article 12. Consentement de la Partie contractante

1. Chaque Partie contractante donne par les présentes son consentement inconditionnel à la soumission d'un différend à l'arbitrage international conformément à la présente partie.

2. Le consentement visé au paragraphe 1 implique la renonciation à l'exigence selon laquelle les voies de recours administratives ou judiciaires internes ont été épuisées.

Article 13. Indemnisation

Une Partie contractante ne pourra pas alléguer, à des fins de défense, de demande reconventionnelle, de compensation ou autres fins, qu'une indemnité ou autre compensation pour la totalité ou une partie des pertes ou dommages allégués a été reçue ou sera reçue au titre d'un contrat d'indemnisation, d'assurance ou de garantie.

Article 14. Droit applicable

1. Un tribunal établi en vertu de la présente partie règle les différends conformément au présent Accord et aux règles et principes de droit international applicables.

2. Les questions relatives au différend en vertu de l'article 8 sont réglées, en l'absence le tout autre accord, conformément à la législation de la Partie contractante partie au diffé-

rend, la loi régissant l'autorisation ou l'accord et les règles de droit international qui peuvent être applicables.

Article 15. Sentences et exécution

1. Les formes de réparation accordées par les sentences arbitrales, qui peuvent inclure une sentence d'intérêt, sont définitives et ont force exécutoire pour les parties au différend et peuvent consister :

a) En une déclaration que la Partie contractante a manqué de se conformer à ses obligations découlant du présent Accord;

b) En une compensation pécuniaire, qui comprendra les intérêts courant de la date à laquelle la perte ou le dommage a été subi jusqu'à la date de paiement;

c) En une restitution en nature, le cas échéant, étant entendu que la Partie contractante leur payer une compensation pécuniaire en lieu et place lorsque la restitution en nature n'est pas la pratique; et

d) Avec l'accord des parties au différend, tout autre forme de mesure de redressement.

2. Chacune des Parties contractantes prend des dispositions pour l'exécution effective des décisions rendues conformément au présent article et exécute sans délai toute décision rendue dans une procédure dont elle est partie.

PARTIE DEUX. RÈGLEMENT DE DIFFÉRENDS ENTRE LES PARTIES CONTRACTANTES

Article 16. Etendue, consultations, médiation et conciliation

Les différends entre les Parties contractantes concernant l'interprétation ou l'application du présent Accord sont, dans toute la mesure du possible, réglés à l'amiable ou par voie de consultations, de médiation ou de conciliation.

Article 17. Introduction de procédures

1. À la demande de l'une ou l'autre des Parties contractantes, un différend concernant l'interprétation ou l'application du présent Accord peut être soumis à un tribunal arbitral aux fins de décision au plus tôt quatre-vingt-dix (90) jours après que ladite demande ait été notifiée à l'autre Partie contractante.

2. Une Partie contractante n'engagera pas de procédure en vertu de la présente partie au titre d'un différend concernant la violation des droits d'un investisseur pour laquelle cet investisseur a engagé des procédures en vertu de la première partie du chapitre deux du présent Accord, à moins que l'autre Partie contractante n'ait manqué de respecter la décision rendue dans ce différend ou de s'y conformer.

Article 18. Constitution du tribunal

1. Le tribunal arbitral sera constitué pour la circonstance comme suit :

Chaque Partie contractante désignera un membre du tribunal. Ces deux membres choisiront un ressortissant d'un État tiers qui, sur approbation des deux Parties contractantes, sera nommé président du tribunal. Ces membres seront nommés dans un délai de deux mois à partir de la date à laquelle une des Parties contractantes a informé l'autre de son intention de soumettre le différend à l'arbitrage. Le président est nommé dans les deux mois suivant la date de la désignation des deux autres membres.

2. Si dans les délais stipulés au paragraphe 1 du présent article, les désignations n'ont pas été effectuées, l'une ou l'autre des Parties contractantes peut, en l'absence d'autres accords, inviter le Président de la Cour internationale de Justice à procéder aux désignations nécessaires. Si le Président est ressortissant de l'une ou l'autre des Parties contractantes, ou s'il est empêché par toute autre raison de remplir cette fonction, le membre de la Cour internationale de Justice suivant dans l'ordre d'ancienneté, qui n'est pas ressortissant de l'une ou l'autre des Parties contractantes est invité à procéder aux désignations nécessaires.

3. Les membres d'un tribunal arbitral sont indépendants et impartiaux.

Article 19. Droit applicable, règles en cas de non exécution

1. Le tribunal arbitral règle les différends conformément au présent Accord et aux règles et principes applicables du droit international.

2. A moins que les parties au différend n'en décident autrement les Règles facultatives applicables à l'arbitrage des différends de la Cour permanente d'arbitrage s'appliquent aux questions non régies par les autres dispositions de la présente partie.

Article 20. Sentences

1. Le tribunal arbitral, dans sa sentence, spécifie ses conclusions sur les points de fait et de droit, ainsi que les raisons de ces conclusions et peut, à la demande d'une Partie contractante :

a) Déclarer qu'une action d'une Partie contractante est en violation de ses obligations découlant du présent Accord;

b) Recommander qu'une Partie contractante mette ses actions en conformité avec ses obligations découlant du présent Accord;

c) Accorder une compensation pécuniaire pour toute perte ou dommage à l'investisseur requérant de la Partie contractante ou à ses investissements; ou

d) Accorder toute autre forme de réparation à laquelle consent la Partie contractante à l'encontre de laquelle la sentence est rendue, y compris la restitution en nature à un investisseur.

2. La sentence arbitrale est définitive et a force exécutoire pour les parties au différend.

Article 21. Frais

Chaque Partie contractante assume les frais de son propre membre du tribunal et de sa représentation dans la procédure. Les frais du Président et les frais résiduels du tribunal sont

répartis également entre les Parties contractantes, à moins que le tribunal ne décide qu'ils soient répartis différemment.

Article 22. Exécution

Les sentences pécuniaires non respectées dans un délai d'un an à compter de la date à laquelle elles ont été prononcé et peuvent être exécutées par les tribunaux de l'une ou de l'autre Partie contractante ayant juridiction sur les avoirs de la Partie en défaut.

CHAPITRE TROIS. DISPOSITIONS FINALES

Article 23. Application de l'Accord

1. Le présent Accord s'applique aux investissements effectués sur le territoire de l'une des Parties contractantes conformément à sa législation par des investisseurs de l'autre Partie contractante avant comme après l'entrée en vigueur du présent Accord.

2. Le présent Accord ne s'applique pas aux revendications qui ont été réglées ou aux procédures qui ont été engagées avant son entrée en vigueur.

Article 24. Consultations

Chaque Partie contractante peut proposer à l'autre Partie contractante des consultations sur toute question en lice au présent Accord. Ces consultations se tiendront en un lieu et à un moment convenus par voie diplomatique.

Article 25. Entrée en vigueur et durée

1. Le présent Accord doit être soumis à ratification. Il entre en vigueur le premier jour du troisième mois suivant le mois durant lequel les instruments de ratification ont été échangés.

2. Le présent Accord restera en vigueur pendant une période initiale de dix (10) ans. Il sera prorogé par la suite pour une période indéterminée, à moins que l'une des Parties contractantes ne le dénonce par écrit douze (12) mois à l'avance par la voie diplomatique.

3. En ce qui concerne les investissements effectués avant la cessation du présent Accord, les dispositions des articles 1 à 23 du présent Accord resteront en vigueur pendant une période de dix (10) ans à compter de la date d'expiration.

Fait à Vienne le 18 juin 2002 qui correspond au 18/06/1370 en double exemplaire, en langues allemande, arabe et anglaise, chacun des textes faisant également foi. En cas de divergence d'interprétation, le texte anglais prévaudra.

Pour le Gouvernement de la République d'Autriche:

BENITA FERRERO-WALDNER

Pour la Grande Jamahiriya arabe libyenne populaire et socialiste:

SHUKRI GHANEM